الباب الخامس

الخلافات التركية الأمريكية

أسباب الخلاف التركي ـ الأمريكي

رغم الزيارة الأخيرة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان لواشنطن ولقائه بالرئيس إلا أن هناك خلافات حادة بين الطرفين تشمل عدة ملفات وهو ما ظهر من خلال تصريحات أدلى بها مسؤولو البلدين في الفترة الأخيرة ولقد شن الرئيس التركي رجب أردوغان هجوماً عنيفاً على الولايات المتحدة بسبب دعمها لقوات الاتحاد الديمقراطي الكردية التي أعلنت عن منطقة فيدرالية وحكم ذاتي على الحدود التركية بسبب ارتباط هذه القوات بحزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا وواشنطن نفسها منظمة إرهابية وهو ما أثار غضب أنقرة لهذا الازدواج الأمريكي في المعايير التى تمثل خطراً على أمن تركيا التي تعد عضواً في حلف شمال الأطلسي مع أمريكا والمفترض أن أي خطر يهددها يهدد جميع دول الحلف لكن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط مؤخراً أصبحت تثير الكثير من الجدل والتساؤلات خصوصاً موقفها من طهران الذي أشعل الغضب في دول الخليج.

تركيا أيضاً ترى أن موقف واشنطن من نظام الأسد يفتقد للحسم وأنها لم تقدم الدعم المطلوب للثوار حتى من وصفتها هي بالمعتدلين ولم تتخذ مواقف رادعة تجاه قوات الأسد والمليشيات الموالية لها رغم المجازر التي ارتكبوها ووثقتها منظمات ووسائل إعلام غربية، كما رأت تركيا أنه لا حل للأزمة السورية طالما بقي يشار الأسد في سدة الحكم وهو ما

بدأت واشنطن تدريجياً تبتعد عنه بحجة الاتحاد في مواجهة خطر تنظيم داعش.

وترى أمريكا أن تركيا لم تقدم المطلوب منها في مواجهة تنظيم داعش وأن موقف تركيا تجاه الحرب ضد هذا التنظيم غير مرضية بالنسبة لها ولبقية حلفاء واشنطن بينما تؤكد أنقرة أنها تعاني أكثر من غيرها من الإرهاب وبالتالي فموقفها واضح منه لكنها لا تريد التركيز على طرف دون طرف، في إشارة للمليشيات المتعاونة مع الأسد وحزب العمال الكردستاني ومن أهم الخلافات بيم الطرفين أيضاً الموقف من الكيان الصهيوني حيث تعتبر واشنطن أن تركيا تبالغ في عداوتها لإسرائيل وهو ما لا يتماشى مع سياسة الغرب ودول حلف الأطلسي التي تعتبر حماية الكيان الصهيوني أحد أهدافه الأساسية بينما ترى أنقرة أن ممارسات الاحتلال ضد الفلسطينيين أحد أهم أسباب التوتر والعنف والقلاقل في المنطقة وأن على أمريكا والغرب تغيير موقفهم المنحاز لإسرائيل وهي في ذلك لا تكف عن توجيه الانتقادات لسياستها العنصرية ضد الفلسطينيين.

وضع المسلمين في أمريكا يدخل أيضاً ضمن الملفات التي توتر الأجواء بين أنقرة وواشنطن فالرئيس التركي قبل وخلال زيارته لأمريكا أكد على العنصرية التي يعاني منها المسلمون في هذا البلد وانتقد الإقصاء الذي يتعرضون له كما أعرب عن استنكاره لتصريحات بعض

مرشحي الرئاسة ضد الإسلام والمسلمين، مؤكداً أنه من غير المقبول أن يدفع المسلمون فاتورة تصرفات بعض المحسوبين على الإسلام.

والخلاف بين الطرفين وصل إلى حد مطالبة بعض الجهات في الكونجرس الأمريكي بطرد تركيا من حلف شمال الأطلسي وهو ما يذكرنا برفض الاتحاد الاوروبي انضمام تركيا له بحجة أنها مسلمة وأن جميع دول الاتحاد مسيحية في تأكيد على عنصرية غربية واضحة رغم ادعاءات المساواة التي ترفع كلافتات في بعض المواقف بشكل زائف وإجمالا يمكن القول إن قوة تركيا ذات الهوية المسلمة الواضحة أصبحت تثير أمريكا على أكثر من صعيد، رغم تصريحات أوباما عن احترام هوية الآخر .

سعت تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية إلى تأطير علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من المصالح المشتركة بينهما، وليس كدولة متعهدة تقديم خدمات لها، لذلك برزت تصدعات في السياسة الخارجية أخذت في الظهور بين الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن وباراك أوباما وتركيا في عهد حكومة العدالة والتنمية؛ حيث كان لكل منهما وجهات نظر مختلفة بشأن النهج الأمثل في حل المشكلات والقضايا الإقليمية وقضايا الخلاف فيها حيث شهدت ولاتزال تشهد العلاقات الأمريكية التركية منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحُكم في عام ٢٠٠٢م،

العديد من الخلافات بشأن عدد من القضايا الإقليمية، ولعل أهمها على النحو الآتي:

المشهد العراقي:

يعود الخلاف الأمريكي التركي بشأن المشهد العراقي، إلى رفض مجلس النواب التركي في مارس ٢٠٠٣م، السماح للقوات الأمريكية في العدوان العسكري عبر أراضيه، فقد أبدت واشطن استياؤها من هذا الرفض عبر نائب وزير دفاعها آنذاك بول وولفوتنز الذي وبّخ قيادة حزب العدالة والتنمية علنًا لعدم قدرتها على حشد النفوذ الكافي لتجاوز العملية التشريعية وتجاهل الرأي العام التركي تلبية لندائها وقد كان قرار الرفض أهم مؤشر على التغير الذي طرأ على العلاقة الهرمية بين الولايات المتحدة وتركيا ودون الخوض في أسبابه، فإن تداعياته يمكن تلخيصها فيما يلي: زيادة التوتر وعدم الثقة بين الدولتين التي كانت قد بدأت مؤشراتها مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم قبل شهور قليلة من العدوان على العراق وإثارة الشكوك الأمريكية تجاه تركيا بوصفها حليفاً إستراتيجياً يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات وظهور نتائج عملية لهذا التوتر تمثلت في تأجيل الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء تركيا قرضاً ماليًا وصلت قيمته٨.٥ مليار دولار أمريكي، فضلاً عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود الإعمار.

واستمر التباعد الأمريكي التركي بشأن العراق، حيث دعمت تركيا في الإنتخابات النيابية العراقية التي جرت في عام ٢٠١٠م، تكتل إياد علاوي، وعارضت إعادة اختيار رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي آنذاك الذي رأت في سياساته الداخلية تكريساً للنهج الطائفي، وفشلت واشنطن في كبح جماحها، كما كانت تنظر إليه أيضاً بوصفه رجل طهران في العراق في حين دعمت واشنطن إعادة اختياره، وترى أن عداء أنقرة له غير ضروري ولن يأتي بنتائج إيجابية لكن أثبتت التطورات الميدانية في العراق بعد إعادة اختيار نوري المالكي رئيساً لمجلس الوزراء العراقي وإزاحته عن الحكم في أغسطس ٢٠١٤، بسبب أحداث الموصل صحة الموقف التركي من المشهد العراقي.

وقد وسّع تعاون تركيا مع إقليم كردستان العراق في مجال الطاقة فجوة الخلافات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ترفض الأخيرة ذلك التعاون من وجهة نظرها الذي يتجاوز الحكومة الإتحادية في بغداد، إلا أن رفضها الجوهري يمكن أن يفضي التعاون إلى أن تتخذ تركيا مواقف مستقبلية أكثر حزماً قد تؤثر بشكل سلبي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

جيزي بارك

في مايو ٢٠١٣ شكلت حركة الاحتجاج السلمي لمجموعة من الشباب والفتيات استغلت بعد ذلك من أطراف عدة داخلياً وخارجياً في محاولة

لتأجيج الموقف وتصويره على أنه ربيع تركي ضد العدالة والتنمية ،نقطة خلاف حاد بين الإدارة الأمريكية والحكومة التركية، إذ أعربت واشنطن عن قلقها ومخاوفها من تدهور حرية الصحافة والإعلام ومن تصاعد انتقادات المعارضة التركية لقمع الحكومة لوسائل الإعلام الاجتماعي – كانت الحكومة قد حظرت موقعي يوتيوب وتويتر – وكذلك أعربت الولايات المتحدة عن تخوفها من التدخل الحكومي في استقلالية السلك القضائي وعمل المدعي العام التركي كل هذه الاتهامات وغيرها رفضتها حكومة العدالة والتنمية وانتقدتها بشدة، وعلت أصوات رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان ومستشاروه بانتقاد الولايات المتحدة ووسائل إعلامها، وتدخلها غير المبرر في الشأن التركي في النهاية تم تجاوز تلك الفترة مرحلياً.

الموصل

في نهاية العام الماضي، دخل ١٢٠-١٥٠ جندي تركي مدعومين بـ ٢٠-٢٥ دبابة منطقة بعشيقة شمال الموصل، وقد قالت تركيا أن هذه القوات موجودة لتدريب قوات البيشمركة الكردية، بينما اعتبرتها حكومة بغداد المركزية برئاسة حيدر العبادي اعتداءً صارخاً على سيادة العراق وانتهاكاً لأراضيه، لكن الغريب في الأمر أن الولايات المتحدة كانت قد اختارت الصمت ازاء التدخل العسكري التركي، وذلك رغم معالجة

الإعلام الغربي الرافضة بتاتاً لذلك التدخل، واعتباره اعتداءً سافراً على سيادة العراق وأراضيه.

عين العرب كوباني

كانت عين العرب كوباني هي الشعرة التي قصمت ظهر البعير، إذ شكلت بداية التحول الحقيقي في العلاقات والتوازنات الإقليمية وخاصة في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا بدأت المعركة صيف عام ٢٠١٤، وبدأ تصوير الغرب الهوليوودي لعين العرب كوباني على أنها رمز الصراع في المنطقة وأنها القلعة الصامدة أمام التمدد الداعشي التكفيري والإرهابي، وأنها المعقل الأخير الذي يجب أن ينتصر في وجه الهمجية الإرهابية ضد الأقليات الأزيدية والكردية وغيرها.

موقف أمريكا من قضية الأرمن:

يعد من بين أهم المحددات في العلاقات الأمريكية التركية، حيث ساهم في توتر العلاقات بينهما، ففي ٢٨سبتمبر عام٢٠٠٧م، صوتت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، على مشروع قرار يؤيد أن ما وقع للأرمن في الدولة العثمانية عام ١٩١٥م كان إبادة، وأن على السياسة الأمريكية الاعتراف بذلك اعترافًا تاماً، خاصة في سياساتها حيال تركيا ومن جانبها استدعت تركيا سفيرها في واشنطن وهددت

بإيقاف التعاون العسكري معها وقد صرح الرئيس التركي السابق عبدالله جول على ذلك بالقول غير مقبول وليس له أساس ولايحترم الأتراك.

ولم يخفف من حدة الموقف التركي سوى تنصل الإدارة الأمريكية من ذلك القرار،حيث أعلن الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن آنذاك، أن القرار سيلحق ضررًا كبيرًا بعلاقتنا بحليف أساسي في الناتو والحرب على الإرهاب بل وحذر آنذاك وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت جيتس من الموقف التركي على القرار قائلًا إن الأتراك كانوا واضحين بما فيه الكفاية، مضيفًا أن ٧٠% من الإمدادات الجوية الأمريكية و٣٠% من الوقود و٩٥% من الآليات المدرعة الجديدة المخصصة للعراق تعبر تركيا والجدير بالملاحظة هنا، أن عام ٢٠١٥ سيشكل تحديًّا لقضية الأرمن، ففي هذا العام ستحل الذكرى المئوية لما يسمى بمذبحة الأرمن، وبالتالي فإن الموقف الأمريكي من القضية سيكون مرهونًا بمدى تطور العلاقات التركية الأمريكية، والتركية الإسرائيلية.

المشهد السوري:

شهدت العلاقات التركية السورية منذ مجيء حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، نقلة نوعية على مستوى العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لعزل سورية، لأنها كما تدعي تمثّل تحديّا لسياساتها في الشرق الأوسط.

وحينما اندلعت الانتفاضة السورية في ١٥مارس٢٠١١م، ولإحتواء تداعياتها طلبت الحكومة التركية من الحكومة السورية التجاوب مع مطالب الشعب السوري، لكنها رفضت واستمرت في ممارسة القتل والتنكيل بالمتظاهرين السوريين حينها،وتحديدًا في أكتوبر عام ٢٠١١م، دعا رئيس الوزراء التركي السابق ورئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان، الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي عن الحكم.

وعلى الرغم من أن الموقف التركي لقي ترحيبًا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنه تأكيد لوقوف تركيا مع الغرب في مشهد التغيير العربي إلا أن الانتفاضة السورية جسدت أكبر مشاهد الخلاف التي حازت على اهتمام الدولتين، وبشأن أسلوب التعامل معها والغاية النهائية لها فبالنسبة لتركيا لم يكن لديها اقتناع بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بشكل جاد في تغيير الحكم في سورية على الرغم من تصريحات رئيسها باراك أوباما فى بداية الانتفاضة السورية بأن حكم بشار الأسد قد فقد شرعيته فهي تفضل بقاؤه على جلب الإسلام السني المتحالف مع تركيا الغير مرحب به إسرائيليًّا، الذي سيشكل خطرًا كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية على مكونات المجتمع السوري غير السنية لذلك رفضت ولاتزال ترفض أي مقترح قد يتضمن حظرًا جويًا أو منطقة آمنة للمدنيين.

وقد اتسعت هوة الاختلاف بين الدولتين بشأن الصراع في سوريا، خاصة فيما يتصل بدعم التحالف الدولي في حربه ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، الذي بات يعرف إعلاميًا بداعش، في تحديد مصادر التهديد لكل دولة لذا فقد اتخذت تركيا مساراً مغايراً لمسار الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الحرب ضد داعش في مدينة العرب كوباني ففي الوقت الذي رأت فيه واشنطن أن تنظيم داعش هو المصدر الأساسي لتهديد الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، فإن تركيا رأت أن حكم بشار الأسد هو الخطر المباشر على أمنها وأساس الإرهاب في سورية فتركيا حتى هذه اللحظة الراهنة ترفض دخول الحرب ضد داعش إلا وفق شروطها وهي اسقاط حكم بشار الأسد وفرض منطقة حظر جوي وإيجاد منطقة آمنة للمدنيين السوريين داخل سورية.

البرنامج النووي الإيراني:

شهدت العلاقات التركية الإيرانية في عهد حكومة العدالة تقدماً ملحوظاً، لم يلق استحسان الولايات المتحدة الأمريكية، التي صنفت إيران ضمن محور الشر والمتحدية لسياساتها في منطقة الشرق الأوسط وإذا كانت ثمة مخاوف تركية من الطموح النووي الإيراني، وما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الإقليمي قطعاً ليس في مصلحتها، فإن أنقرة لم تكن مع أفكار تغيير النظام الإيراني التي انطلقت منها القوى الغربية وفي

مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كما كانت تركيا باستمرار ضد فكرة استخدام الخيار العسكري لمعالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني، وقد عبرت عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة الأمريكية من تكرار المشهد العراقي في إيران مما قد يخل بالوضع الإقليمي تماماً ومن أجل ذلك بذلت تركيا جهوداً دبلوماسية حثيثة مع إيران منذ انتخابها لعضوية مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم، وقد ظهر هذا بوضوح خلال القمة النووية في العاصمة الأمريكية واشنطن في ابريل ٢٠١٠م، عندما قدمت تركيا والبرازيل عرض الوكالة الدولية للطاقة الذرية للإيرانيين مرة أخرى، ووافقت إيران على العرض الذي يقضي بأن تقوم طهران بتسليم تركيا ١٢٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب في موعد لا يتجاوز سنة واحدة، واعتبرت هذه خطوة غاية في الأهمية من قبل متخصصين متابعين للمفاوضات النووية، لكن بدلًا من الاستجابة لهذا الاتفاق والنظر إليه بشكل إيجابي؛ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإفشاله، من خلال تركيزها على فرض عقوبات إقتصادية وتعزيز التهديد العسكري لمنع إيران من أن تصبح ثاني دولة مسلحة في منطقة الشرق الأوسط وقد ردت تركيا على هذا الإفشال، حينما صوتت في يونيو عام ٢٠١٠م، ضد قرار مجلس الأمن القاضي بفرض حزمة من العقوبات الجديدة على إيران، مما أظهر وجود علاقة معقدة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، تتعارض مع العلاقة الأحادية الاتجاه.

ومع مشهد التغيير العربي الذي انطلق من تونس عام ٢٠١٠م، واندلاع الإنتفاضة السورية في مارس ٢٠١١م، تغيرت وجهة النظر التركية من البرنامج النووي الإيراني، التغير المرتبط بتباينهما الحاد تجاهها واستجابت تركيا أيضاً للعقوبات الغربية من خلال تخفيض وارادتها من النفط الإيراني لكن الملفت للإنتباه هنا، أن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أرادتا أن تعاقب الدبلوماسية التركية كل حسب مصالحه الخاصة، حينما عقدت المفاوضات المباشرة الأمريكية الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني في العاصمة العُمانية مسقط.

التقارب التركي مع حركة حماس:

شهد موقف تركيا من القضية الفلسطينية تحولًا كبيرًا، تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، حيث كانت تركيا تضع دائماً علاقاتها الإستراتيجية والعسكرية مع إسرائيل على قمة أولوياتها الشرق أوسطية، لكن هذا الأمر تغير مع تطبيق مبدأ العمق الإستراتيجي ففي الوقت الذي كان الغرب يفرض فيه حصاراً مالياً على حكومة حماس عقب فوزها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م،كان رئيس الوزراء الحالي لتركيا أحمد داود أوغلو يستقبل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في أنقرة، وهي خطوة سببت غضبًا أمريكيًا وإسرائيليًا على السواء نظرًا للعلاقات الإستراتيجية التي تجمعهما مع تركيا.

وظهر بوضوح التحول في الموقف التركي من القضية الفلسطينية أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر عام ٢٠٠٨م، فقد وجه الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان انتقادات شديدة اللهجة إلى إسرائيل، واتهمها بارتكاب جرائم حرب في غزة، بل ودافع عن حركة حماس ولعل خروجه الشهير من جلسة كانت تجمعه مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في مؤتمر دافوس في يناير عام ٢٠٠٩م، أبرز دليل على التحول في الموقف التركي.

أثار هذا النهج التركي مخاوف الغرب، وبدأ يتضح ببطء أن تحركات السياسة الخارجية التركية المستقلة يمكن أن تختلف عن أولويات الولايات المتحدة الإقليمية وللتوازي مع هذا، كان العديد من الصحفيين والخبراء الباحثين الأتراك في الولايات المتحدة الأمريكية أصوليين علمانيين يعارضون بقوة صعود حزب العدالة والتنمية ويعدونه تهديدًا واتخذوا تدابير لتحذير الغرب من الطبيعة الحقيقية للتوجه السياسي لحزب العدالة والتنمية، ولإلقاء الشكوك بشأن استمرار انتماء تركيا إلى المعسكر الغربي استخدموا نفوذهم وعلاقاتهم بالمشرعين والمسؤولين الأمريكيين للتلميح بأن للقيادة التركية الجديدة جدول أعمال غير معلن لإحلال الإسلام محل العلمانية، ومن ثم التحرك في اتجاهات تعارض بشدة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط وقد وظف هذا الرأي بشكل خاص ضد حركة حماس ورغم أن السياسة الخارجية

التركية كانت موضع متابعة دقيقة، خاصة في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن تجدر الإشارة أيضًا إلى وجود بعض الدعم لوجهة النظر المضادة أساسها قبول هذا الإظهار الجديد للإستقلال التركي أعطى هذا الرأي فرصة لواشنطن لتظهر من خلال تركيا أن الولايات المتحدة مستعدة وقادرة على العمل البناء مع حكومات ذات ميول إسلامية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حتى لو اتبعت هذه الحكومة إستراتيجية مستقلة تختلف أحيانًا عن مواقف السياسة الخارجية الأمريكية شريطة أن لا يهدد مصالحها.

التحولات في مصر :

أنتجت ازاحة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي عن سدة الحكم في ٣يوليو٢٠١٣م، تباينًا جديدًا بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية فقد أوضحت الأولى أنها لا ترى في الإطاحة بالرئيس المصري المنتخب ديمقراطيًا وتجريم قاعدته السياسية من الإخوان المسلمين أمرًا مبررًا أو مشروعًا واعتبرت ما حدث في مصر انقلاباً عسكريّاً، الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقات المصرية التركية حتى يومنا هذا أما الثانية فقد اتبعت خطًّا أكثر حذرًا ،متقبّلة ما يحدث في مصر، رغم بعض كلمات الأسف إزاء قتل آلاف المتظاهرين المؤيدين للرئيس الأسبق محمد مرسي في ميداني رابعة والنهضة والموقف الأمريكي من الإنقلاب يدل على دعمها له كما دعمته ورحبت به معظم الدول العربية وعارضته بقوة تركيا.

إيقاف التأشيرات الأمريكية للأتراك

قالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها ان وزير الخارجية ريكس تيلرسون تحدث مع نظيره التركي مولود تشاووش أوغلو وعبر عن قلقه العميق إزاء اعتقال موظفين بالبعثة الدبلوماسية الأمريكية في تركيا وأن تيلرسون دعا الحكومة التركية إلى تقديم أدلة على الاتهامات الموجهة ضد الموظفين اللذين اعتقلتهما السلطات هذا العام ودفع اعتقالهما الولايات المتحدة إلى تعليق خدمات إصدار التأشيرات لغير الهجرة بسفارتها وقنصلياتها في تركيا وأصدرت تركيا في غضون ساعات تعليقاً مماثلاً لإصدار تأشيرات للمواطنين الأمريكيين.

وأعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن القادة الأتراك سيقاطعون الاجتماعات مع السفير الأمريكي في العاصمة أنقرة، في الوقت الذي تشهد العلاقات بين البلدين توتراً شديداً وقال أردوغان خلال زيارة إلى بلجراد لم نعد نعتبره ممثلاً للولايات المتحدة في تركيا، مضيفاً أن الحكومة التركية لن تستقبل السفير الأميركي جون باس في جولته الأخيرة قبل مغادرته أنقرة في الأيام المقبلة حيث عين سفيراً في كابول.

وأبدى أردوغان في وقت سابق، حزنه للأزمة المتصاعدة بين بلاده والولايات المتحدة بسبب وقف واشنطن منح التأشيرات للأتراك، وسط خلاف دبلوماسي متصاعد وتصاعدت الأزمة ، بعد استدعاء محققين

أتراك موظفاً تركياً جديداً في القنصلية الأمريكية في إسطنبول لاستجوابه، بعد أيام من توقيف موظف أول في قنصليتها مما أثار أزمة كبيرة بين البلدين، حسب ما أفاد الإعلام الرسمي.

بعد فشل الإنقلاب في تركيا وتأكيد السلطات التركية على وقوف بعض الدول الأجنبية ومن ضمنها أمريكا وراء محاولة الإنقلاب الفاشلة حدث نوعاً من التوتر في العلاقات التركية الأمريكية حيث إتهمت السلطات التركية أمريكا وبعض قادتها العسكريين بالوقوف وراء هذه المحاولة الفاشلة.

الجنرال جوزيف ليونارد فوتيل عسكري أمريكي برتبة جنرال متولياً منصب قائد القيادة الوسطى بالجيش الأمريكي هو الذي إتهمه الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بالتورط في مساندة العسكريين الإنقلابيين وخاطبه بغضب من أنت حتى تتدخل في شئون تركيا؟ هذا وقد وجه أردوغان لـفوتيل في يوليو ٢٠١٦، انتقادات بالتحيز للمتورطين فى الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، مؤكداً أن تطهير قواتنا من الانقلابيين أزعج الجيش والاستخبارات الأمريكية.

وتابع أردوغان متوجهاً بالكلام للجنرال فوتيل عليك شكر تركيا لضمان الديمقراطية مضيفاً على الإنسان أن يخجل قليلاً، ليس الأمر متروكاً لك

لتتخذ مثل هذا القرار،من أنت؟ اعرف مكانك! أنت تنحاز للانقلابيين بدلاً من شكر هذه الدولة لتغلبها على محاولة الإنقلاب.

وجاء موقف أردوغان بعد أن قال فوتيل في تصريح إن حملة التطهير في قوات الجيش التركي بعيد محاولة الانقلاب قد تضر بالتعاون العسكري بين البلدين ورداً على اتهامات اردوغان، نفى فوتيل في بيان رسمي أصدره الجيش الأمريكي معتبراً أن أي تقارير عن أي علاقة لي بمحاولة الإنقلاب الفاشلة الأخيرة مؤسفة وغير دقيقة تماماً.

يذكر أن جوزيف ليونارد فوتيل عين عام ٢٠١٦ قائداً للقيادة الوسطى بالجيش الأمريكي وكلف بالعمليات في مناطق الشرق الأوسط وجنوب غرب ووسط آسيا ويعتبر فوتيل أعلى مسئول عسكري أمريكي يقوم في مايو٢٠١٦ بزيارة وصفت بالسرية إلى شمال سوريا وبعد زيارته لسوريا ولقائه مع مسئولي فرق العمليات الخاصة الأمريكية التي تقوم بتدريب عناصر من فصائل مسلحة تصفها أمريكا بالمعتدلة اعتبر أن تدريب القوات المحلية لقتال تنظيم داعش هو الخيار الصائب.

كما تولى الجنرال ليونارد فوتيل في الفترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣ قائد الفوج ٧٥، وكلف أيضاً بمهام نائب القائد العام لعمليات الفرقة ٨٢ المحمولة جواً في أفغانستان، وشغل الفترة بين أعوام ٢٠١١-٢٠١٤ قيادة العمليات الخاصة المشتركة، ثم مهام قائد العمليات الخاصة

الأمريكية سوكوم ما بين أعوام ٢٠١٤-٢٠١٦والتي تأسست في ثمانينيات القرن الماضي، ونفذت عمليات سرية أبرزها اغتيال زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن عام ٢٠١١ .

تجاهل المصالح التركية

ولا يقتصر الخلاف بين الطرفين على هذا الأمر، إذ توجد قناعة راسخة لدى عدد كبير من المسؤولين الأتراك بأنّ الادارة الأميركية السابقة والحالية تجاهلت عمداً في كثير من الاحيان المصالح الحيوية لأنقرة في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة الى أنّها ساعدت عملياً أطرافاً شكّلت ولا تزال تشكّل خطراً على الأمن القومي التركي من دون وجود مبرر مقنع.

وأدى الاستياء التركي الى اندفاع أنقرة باتجاه موسكو، لا سيما بعدما تلكؤ حلف شمال الاطلسي الناتو في الدفاع عن تركيا، عندما قامت الأخيرة باسقاط مقاتلة روسية في نوفمبر عام ٢٠١٥، حيث فضّل كثير من الدول حينها وعلى رأسها أمريكا وألمانيا سحب بطاريات صواريخ باتريوت من الاراضي التركية لتفادي الاصطدام مع روسيا، تاركة تركيا وحيدة في عين العاصفة.

ويشكك كثير من الأطراف التركية في حقيقة موقف الولايات المتّحدة من المساعي انفصال الكرد، لا سيما إثر إصرار إقليم شمال كردستان

العراق على إجراء الاستفتاء مؤخراً، وترى انّ ذلك لم يكن ليتم لو كان الموقف الاميركي صارماً وحقيقياً في رفض الاستفتاء.

ونظراً الى هذه التراكمات، فإن الازمة الأخيرة بين البلدين لم تأت من فراغ، وسيكون من الصعب توقع توقيت انفراجها او ربما تفاقمها، لكنّ الأكيد في الأمر أنّ الطرفين فى غنى عن المزيد من المشاكل الثنائية، ومن الممكن لهما أن يصلا إلى تفاهمات على ملفات فرعية يتم البناء عليها لاحقاً لتنفيس الاحتقان القائم، لكن المشكلة أنّ الجانب التركي لم يعد يثق بتاتاً في وعود أمريكا بعد التجارب الطويلة التي مرّ بها خلال السنوات الماضية، وينتظر الحصول على مقابل، وليس على وعود، وهو ما يعني أنّ الأزمة الحالية ليست مجرّد أزمة عابرة وأنّ الجانب الأمريكي قد يخسر تركيا لروسيا اذا ما استمر على النهج نفسه، لا سيما في ظل توجّه العديد من بلدان المنطقة مؤخراً إلى موسكو بدلاً من واشنطن للتعويض عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة.

الرئيس الأمريكي باراك اوباما استغل الفرصة، حينما اتصل هاتفياً بالرئيس التركي رجب طيب اردوغان لتعزيته في ضحايا هجوم أنقرة حيث أبدى قلقه بشأن التقدم الذي تحققه القوات السورية النظامية في شمال غرب البلاد ، لكنه حث تركيا على ضبط النفس ووقف قصف مواقع الوحدات الكردية، فيما اكتفى بالإشارة إلى ضرورة عدم قيام وحدات حماية الشعب الكردية بمحاولة استغلال الأوضاع في سوريا

للسيطرة على مزيد من الأراضي، ما يشير إلى أن واشنطن لم تغير من موقفها على الصعيد الاستراتيجي العام، بحسب ، مستشار الكونجرس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، الذي قال في حوار مع DWعربية، أن واشنطن تقف إلى جانب تركيا، إذا ما تعرضت لهجوم خارجي أو في حال تعرضها لعمل إرهابي، ولكن في نفس الوقت تريد أمريكا إبقاء المناطق التي يسيطر عليها حلفاؤها محمية وغير قابلة للهجوم لأنها تحت مظلة التحالف الدولي القائم ضد داعش.

مزاعم انتهاك الحريات في تركيا

في صيف عام ٢٠١٣ اعترض البيت الأبيض على عملية القمع العنيفة التي شنها حزب العدالة والتنمية على تجمعات الليبراليين في حديقة جيزي وقد أدت هذه التطورات، مصحوبة بانتقاد واشنطن اللاحق لسجل انتهاك الحريات في تركيا، إلى تشويه العلاقة بين الطرفين ولكن في النهاية كانت الخلافات حول سياسة الشرق الأوسط، بما في ذلك مصر هي التي تسببت بقطع الصلة بين أوباما وأردوغان

تعتبر السلطة التركية الحالية أنّه قد تكون هناك مصالح مشتركة بين تركيا والولايات المتحدة، غير أنهما لا تملكان هوية مشتركة، رغم أن الزعماء الأتراك السابقون يتبنون شعار مؤسس البلاد الحديث مصطفى كمال أتاتورك المنادي إلى التقرب من الغرب، إلا أن أعضاء حزب العدالة

والتنمية باتوا يتعاونون مع واشنطن في إطار يخدم مصالحها فقط وباتت الوحدة الإستراتيجية خيارًا انتقائيًا أكثر فأكثر لدى تركيا.

ملف عملية السلام

تؤيد تركيا مبادرة السلام العربية، وترى أنه لا خيار لإسرائيل سوى قبولها إذا أرادت أن تكون جزءًا من المنطقة، ولا يمكن لتل أبيب الاستعاضة عن المبادرة باستخدام القوة العسكرية وتجاهل القانون الدولي الذي يجب أن يطبق على الجميع دون استثناء لكن هذه الرؤية لم تكن على وفاق تام مع الإدارة الأمريكية، التي لم تستطع إجبار إسرائيل حتى على مجرد وقف الاستيطان، وهو أمر متواضع جدًا مقارنة بعملية السلام ومخالف للقانون وفقًا للقوانين الأمريكية والأوروبية والدولية فضلاً عن ذلك، وقفت واشنطن إلى جانب إسرائيل في كل الحالات التي شهدت توترًا وتدهورًا في العلاقات التركية-الإسرائيلية، بما في ذلك الاعتداء على أسطول الحرية وسفينة مافي مرمرة ولهذا، فقد كان الانتقاد التركي للرؤية الأميركية للسلام يتم بشكل روتيني وباعتباره انعكاسًا للمشكلة.

ملف الغاز في قبرص

ترى تركيا أنه لا يحق لقبرص اليونانية أن تنقب عن الغاز في المياه الإقليمية للجزيرة دون الاتفاق مع قبرص الشمالية؛ إذ عدا كون ذلك

انتهاكًا لحقوق الشطر الشمالي، فإن الشروع فيه عبر هذه الطريقة من شأنه أن يقوض جهود توحيد الجزيرة.

وقد استعان الجزء الجنوبي من الجزيرة بدعم الاتحاد الأوروبي عبر اليونان، وبدعم إسرائيل عبر الشراكة الثنائية للتنقيب عن الغاز، مقابل استخدام جزء من الجزيرة كقاعدة عسكرية إسرائيلية كخطوة موجهة آنذاك ضد تركيا بعد أن ساءت علاقاتهما إثر الاعتداء على أسطول الحرية وقطع العلاقات وانخرط العديد من الشركات الأمريكية في اكتشاف الغاز الموجود على سواحل قبرص، وهو الأمر الذي أزعج الأتراك، ويثيرونه بشكل مستمر ولم يتم حله إلى الآن.

مجزرة أسطول الحرية

وهي اعتداء عسكري قامت به القوات الإسرائيلية وأطلقت عليه اسم عملية نسيم البحر أو عملية رياح السماء مستهدفة به نشطاء سلام على متن قوارب تابعة لأسطول الحرية حيث اقتحمت قوات خاصة تابعة للبحرية الإسرائيلية كبرى سفن القافلة مافي مرمرة وكانت تحمل ٥٨١ متضامنًا من حركة غزة الحرة معظمهم من الأتراك داخل المياه الدولية، وقعت تلك الأحداث فجر يوم ٣١ مايو، ٢٠١٠ في المياه الدولية للبحر الأبيض المتوسط وقد وصفت بأنها مجزرة، وجريمة، وإرهاب دولة، ونفذت هذه العملية باستخدام الرصاص الحي والغاز وقد نظمت حركة

غزة الحرة ومؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية أسطول الحرية وحملته بالبضائع والمستلزمات الطبية ومواد البناء مخططة لكسر حصار غزة ، وكانت نقطة التقائها قبالة مدينة ليماسول في جنوب قبرص ، وتقل ٦٣٣ شخصًا من ٣٧ بلدًا وبعض المصادر تقول أن عدد النشطاء هو ٧٥٠ ناشطًا من ٥٠ بلدًا وقوبل هذا الهجوم بنقد دولي على نطاق واسع، وطالب مسئولون من أنحاء العالم من الأمم المتحدة بإجراء تحقيق وألغى رئيس الوزراء الإسرائيلي رحلته إلى الولايات المتحدة، و كان من المقرر أن يلتقي فيها مع باراك اوباما، وعاد إلى إسرائيل من كندا، ورفضت إسرائيل دعوات من الأمم المتحدة والحكومات في جميع أنحاء العالم من أجل إجراء تحقيق دولي في الهجوم على الاسطول المحمل بالمعونات المرسلة إلى غزة وقامت إسرائيل بتشكيل لجنة تحقيق يرأسها قاضي سابق في المحكمة العليا يعقوب تيركل، وتضم شخصيتين من كندا وأيرلندا بصفة مراقبين فقط وتكلف اللجنة أيضاً بالنظر في ملائمة الحظر البحري الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة مع أحكام القانون الدولي وقد قرر مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة تحقيق دولية في الهجوم علي الأسطول .

في ٢٢ مارس ٢٠١٣ قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اعتذاراً رسمياً لنظيره التركي رجب طيب أردوغان خلال مكالمة هاتفية على الهجوم واعترف بحدوث بعض الأخطاء العملية وتعهد بدفع

التعويضات لأسر الضحايا، مقابل الاتفاق على عدم ملاحقة أي جهة قد تكون مسئولة عن الحادث قانونياً واتفق الجانبان على تبادل السفراء وتطبيع العلاقات،وذلك خلال مكالمة هاتفية شجع عليها الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال زيارته إلى إسرائيل في تلك الفترة.